الذي اكون امامه واؤكد لكم بان اذا قبل هذا المبدأ من طرف المؤتمر والحلفاء فانني اتمكن من التوجه لأجل المذاكرات في التفصيلات » .

ولكن الدولة الجديدة لم تحصل على الاعتراف باستقلالها من الحلفاء الا بشرط قبول الانتداب ، وكان لا يمكنها ان تقبل بالانتداب دون ان تتخلى عن الاستقلال وعن ثلثي سكانها

وقد رحب عرب فلسطين بقرار اعلان الاستقلال ، واكد فيصل ان لقبه كملك يشمل فلسطين كذلك لأن « هدف الحسين كان دوما ضم فلسطين الى المنطقة التي اشترط ان يشملها الاستقلال العربي[٩٣] » ، وعارض الصهيونيون ضم فلسطين للحكومة الجديدة ، ولجأ عرب فلسطين الى اسلوب العنف لأثبات حقهم وبدأت اعمال العصابات الوطنية على الحدود ضد المستعمرات اليهودية وحماتها من السلطات البريطانية وكانت هذه الاعمال يوحي بها سياسيون وضباط من حكومة دمشق . ولا يعرف بالضبط موقف فيصل في حماية هذه الاعمال ، وان كانت احدى رسائله الى اللنبي[٩٤] تذكر « الصداقة الشخصية التي تمنعني واياكم ان نتصور سحب السلاح ضد بعض ... لا يوجد في العرب نية عدائية ضد اي (حكومت) كانت وبالاخص الحكومة البريطانية وجيشها » . وفي مطلع نيسان (ابريل) ١٩٢٠ تفجرت اعمال العنف في القدس التي كانت مظهرا للشعور القومي العربي ولم تكن طائفية بل موجهة ضد الصهيونية وعملية الهجرة . واسف فيصل لحوادث القدس وذكر في برقية الى اللنبي ان سياسته كانت تسعى دوما لخلق اتفاق بين العرب والمواطنين اليهود في فلسطين . ولكن الخطة بتأسيس حكومة يهودية سببت قلقا ليس فقط في فلسطين بل في سوريا كلها[٩٥] .

وجاء قرار سان ريمو بتوزيع الانتداب على مستطيل المشرق العربي كارثة قومية بالنسبة لعرب فلسطين لأن الانتداب ضم مبدأ اقامة الوطن القومي ، وتمسكوا بالمطالب المنحصرة في استقلال سوريا من طوروس الى رفح ورفض الاطماع الصهيونية ، وقدم الوفد العربي احتجاجا رسميا لمؤتمر السلم وعصبة الامم بان الانتداب وزع بشكل مخالف لحق الشعوب في تقرير مصيرها وان فصل فلسطين عن سوريا يناقض رغبات السكان ويهمل بشكل عام الوحدة بين جزئي البلد .

ونقل اللنبي قرارات سان ريمو في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٢٠ الى فيصل مع الالحاح عليه بالسفر لأوروبا . اما بشأن فلسطين فذكر اللنبي « انك كنت تعرف دائما ان حكومة جلالته ملتزمة بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لأن حكومة جلالته تعتبر نفسها ملزمة بحماية مصالح السكان المحليين في البلاد بكل ما في الكلمة من معنى ، وهذا الالتزام ستؤكده بنود الانتداب »[٩٦] .

وكان رد فيصل على اللنبي في ١٥ ايار (مايو)[٩٧] ، ١٩٢٠ برفض مبدأ الانتداب المتضمن في القرار لانه لا يجوز وضع اي جزء من المنطقة العربية تحت حكم اجنبي . ولم يكن هذا احتجاجه الشخصي بل رأي المؤتمر السوري ورأي الشعب الذي يشعر بالخطر على امنه واستقلاله في المستقبل ، ولا يعني ذلك عدم استعداده للحصول على المساعدة الضرورية . وتضيف الرسالة « اما فيما يتعلق بمستقبل فلسطين ، فانا لم الاحظ في كتابك توضيحا كافيا يفترض الاعتراف ان هذا البلد جزء مكمل لسوريا » رغم ان فلسطين من الناحية